

من قطر إلى إيطاليا.. مستشفيان ميدانيان وطائرات محملة بالمواد الطبية

وجه أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بإرسال مساعدات طبية إلى إيطاليا، لدعم جهودها في مواجهة واحتواء تفشي وباء فيروس كورونا المستجد.

وتشمل المساعدات إرسال طائرتين عسكريتين تابعتين للقوات الجوية الاميرية القطرية، محمليتين بمستشفين ميدانيين، كما تشمل إرسال طائرتين عسكريتين إضافيتين اليوم الخميس، في جزء آخر من المساعدات الطبية القطرية.

وتبلغ مساحة المستشفى الميداني الأول حوالي 5200 متر مربع، والثاني 4000 متر مربع، وذلك بطاقة استيعابية تبلغ 1000 سرير لكلا المستشفين، اللذين تم تزويدهما بأجهزة ومعدات تقنية حديثة، لعلاج المصابين بفيروس كورونا.

يشار إلى أن إيطاليا هي الدولة الأكثر تضررا من الفيروس على مستوى العالم، حيث سجلت حتى الآن 17.127 وفاة وأزيد من 135 ألف إصابة.

لكن استمرار تراجع معدلات الإصابات والوفيات يعكس أن إجراءات العزل التي تطبقها الحكومة بدأت تؤتي ثمارها.

وتفيد آخر الإحصاءات بأن فيروس كورونا المستجد أودى بحياة أزيد من 76 ألفا، وأصاب 1.3 مليون حول العالم، وبلغ عدد المتعافين منه نحو 281 ألفا.



اعتبرته انتهاكا للقانون الدولي الأمم المتحدة تدين قصف حفتر مستشفى مصابي كورونا في ليبيا

علمي ضد وباء كورونا. وأكد أن السلطات الليبية رفقة الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية الأخرى تسابق الزمن من أجل منع انتشار الفيروس في البلاد.

وأشار إلى أن 27 مؤسسة صحية تضررت بدرجات متفاوتة جراء المعارك اعتباراً من مارس المنصرم، وأن 14 منها تم إغلاقها بشكل كامل جراء ذلك، وأن 23 مؤسسة صحية تواجه خطر الإغلاق جراء المعارك.

وفي وقت سابق الخلفاء، أعلنت الحكومة الليبية -في بيان- إجلاء حالات خطيرة من مصابي كورونا من مستشفى «الخضراء» العام غداة استهدافه بصواريخ حفتر، وبلغ عدد المصابين بفيروس كورونا في ليبيا 19 مصابا.

ويوم السبت، جددت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا مناشدتها جميع الأطراف وقف العمليات العسكرية، وتفعيل الهدنة الإنسانية فورا، إتاحة المجال للسلطات من أجل التصدي لخطر كورونا.

ورغم إعلانها يوم 21 مارس الماضي الموافقة على هدنة إنسانية للتركيز على جهود مكافحة كورونا، فإن مليشيات حفتر تواصل خرق التزاماتها بقصف مواقع مختلطة في العاصمة طرابلس.

اعتبرت الأمم المتحدة أن استهداف المستشفى المخصص لعلاج مصابي فيروس كورونا جنوبي العاصمة الليبية طرابلس، بصورة يخالف من قبل مليشيات خليفة حفتر، انتهاك صارخ للقانون الدولي.

جاء ذلك في بيان المنسق الأممي للمساعدات الإنسانية بليبيا يعقوب الحلو، تلاه المتحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة ينس لاركيه أثناء مؤتمر صحفي في مدينة جنيف.

وكانت قوات حفتر قد قصفت مستشفى «الخضراء» العام المخصص لعلاج مصابي كورونا في منطقة أبو سليم جنوبي طرابلس، بحسب بيان لقوات حكومة الوفاق. وفي بيانه، قال الحلو إنه أصيب بالصدمة إزاء الهجوم على مستشفى «الخضراء» العام.

وأضاف أنه «في الوقت الذي لم يكن فيه الناس بليبيا يحتاجون إلى أي شيء سوى منزل آمن ونظام صحي فعال، تلقينا نبأ هجوم آخر على مستشفى، وهذا انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي».

وشدد الحلو على رفضه للهجوم وفي وقت يشهد قيام المؤسسات الصحية والكوادر الطبية بكفاح

كورونا.. إيران تبدأ السبت المرحلة الأصعب!



في منح القروض المالية.. كما وجه روحاني انتقادات شديدة المهجة إلى الولايات المتحدة، متهما إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بممارسة «الإرهاب الطبي الذي سيبيقي وصمة عار يسجلها التاريخ، لأمريكا».

ووصف روحاني سياسة واشنطن تجاه أزمة كورونا بأنها خاطئة وأحادية الجانب، مضيفا أن إدارة ترامب بمواصلتها الضغط على إيران في المرحلة الحالية تنتهك مقررات منظمة الصحة العالمية، التي تنص على ضرورة المساعدة الدول بعضها البعض في الأزمات الصحية.

وشدد الرئيس الإيراني على أن الجمهورية الإسلامية رغم الضغوط الأمريكية استطاعت استيراد المعدات الطبية اللازمة، وتمكن بنكها المركزي من تأمين العملات الأجنبية المطلوبة لذلك، مشيرا إلى أن إيران تملك الآن وفرة في المواد الغذائية والطبية، وتسعى إلى الاكتفاء الذاتي في إنتاج الكمامات، وكشف روحاني أن إيران أنتجت أجهزة للكشف عن فحة الذين أصيبوا بفيروس كورونا وتعافوا دون أن تظهر عليهم أعراض الفيروس.

أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني عن إطلاق بلاده مرحلة جديدة في مكافحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19»، وحث صندوق النقد الدولي على منح الجمهورية الإسلامية قرضا طارئا في هذه الظروف.

وصرح روحاني، أثناء اجتماع حكومي، أمس الأربعاء: «اعتباراً من السبت سنبدا المرحلة الأصعب من خطة التباعد الاجتماعي حيث سنستأنف العمل الاقتصادي في المحافظات ونواصل مكافحة كورونا، وليس أمانا أي خيار آخر».

وأشار الرئيس إلى أن هذه المرحلة الجديدة في المعركة ضد الفيروس ستستلزم التعاون من الشعب، وأكد أن السلطات لا تستطيع عمليا منع جميع المواطنين من مغادرة منازلهم.

وطالب روحاني من صندوق النقد الدولي «القيام بواجبه» بمنح طهران قرضا طارئا بقيمة خمسة مليارات دولار، لافتا إلى أن طهران عضو في الصندوق وتدفع حساباتها باستمرار، ولم تطلب قرضا منه منذ 50 عاما.

وأكد الرئيس الإيراني أن بلاده اضطرت إلى طلب التمويل الطارئ من الصندوق في ظل الظروف الحالية، قائلا: «لن نتحمل أي تمييز بين الدول من قبل صندوق النقد الدولي

التحالف الدولي ينسحب من سادس قاعدة عسكرية في العراق

انتشار وباء كورونا في العراق والعالم، وإعادة نشر القوات في أقل عدد من القواعد، لتأمين حمايتها من هجمات «محتملة».

وتعرضت قواعد ينتشر فيها الجيش الأميركي وسفارات أجنبية -خاصة الأميركية- لأكثر من عشرين ضربة صاروخية منذ أواخر أكتوبر الماضي.

وأثارت الهجمات -التي حملت الولايات المتحدة مسؤوليتها لكتائب حزب الله العراقي المدعوم من إيران- مخاوف من حرب أميركية إيرانية بالوكالة على الأراضي العراقية.

وإزدادت وتيرة هذه الهجمات منذ اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني، وأبو مهدي المهندس نائب رئيس الحشد الشعبي العراقي؛ في غارة أميركية قرب مطار بغداد الدولي في 3 يناير الماضي، في أعقاب هجمات استهدفت القوات الأميركية في العراق.

وردت إيران على مقتل سليماني بقصف قواعد في العراق ينتشر فيها الجيش الأميركي.

قالت قيادة العمليات المشتركة في العراق إنها تسلمت أمس مقرّ مستشاري القوات الفرنسية العاملة ضمن قوّ التحالف الدولي، والذي كانوا يشغلونه في قضاء أبو غريب في العاصمة بغداد.

وأوضحت القيادة أن الانسحاب تم وفقا لالتزام التحالف الدولي بإعادة المواقع التي كان يشغلها ضمن القواعد والمعسكرات العراقية، وبناء على نتائج الحوارات المتمرة بين الحكومة العراقية والتحالف الدولي.

وتعد هذه القاعدة السادسة التي تنسحب منها قوات التحالف الدولي، بعد أن تسلمت القوات العراقية الشهر الماضي قاعدة «الحيانية»، و«القائم» العسكريتين بمحافظة الأنبار، وقاعدة «القصور الرئاسية» بالموصل، وقاعدة «القيارة» الجوية بمحافظة نينوى، وقاعدة «وكي وان» في كركوك.

وتنفذ قوات التحالف منذ أسابيع عمليات إخلاء لعدد من قواعد في العراق، ويقول مسؤولون أميركيون إنها تأتي على خلفية

«إيريني» العسكرية لم تشمل التفيتش على تهريب الأسلحة جواً وبراياً إلى مليشيات حفتر أوروبا تخنق الحكومة الليبية تحت غطاء السلام



تثير العملية العسكرية «البحرية» التي أطلقها الاتحاد الأوروبي قبالة السواحل الليبية، تحت اسم «إيريني»، تساؤلات عدة حول خلفياتها وأهدافها «المشبوكة»، خاصة وأن فرنسا، التي تدعم اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، مرشحة لتكون من أكبر المساهمين في هذه العملية، ما يكشف حجم المفارقة، ومحاولة التلاعب بالعقول.

معسكر حفتر، الذي يُفترض نظريا أنه أكثر المتضررين من عملية «إيريني» التي تهدف إلى مراقبة وتنفيذ حظر تدفق السلاح والمقاتلين إلى ليبيا، رحب بالعملية الأوروبية، واعتبر أنها ستوقف الدعم التركي إلى حكومة الوفاق، المعترف بها دوليا.

وهنا مرتبط الخبر، فعملية «إيريني»، دورها الرئيسي تفيتش السفن، التي تنقل الأسلحة إلى ليبيا، أما بالنسبة لنقل الأسلحة والمقاتلين برا أو جوا، فتتخفي «إيريني»، بالمرافقة الجوية وبالاقمار الصناعية دون أن يكون لها أي آلية تنفيذية لوقف تهريب السلاح بكميات كبيرة برا أو جوا إلى حفتر، بينما ستسعى لخنق حكومة الوفاق بحرا، وهذا هو الفرق بين «المراقبة» و«التفتيش».

وتتضح هذه الحقيقة من خلال بيان المجلس الأوروبي ذاته، والذي أوضح مؤخرا أنه سيتم استخدام الموارد الجوية والبحرية والاقمار الصناعية لغرض الحظر على تصدير السلاح إلى ليبيا، وأن العملية «ستسمح على وجه الخصوص بإجراء عمليات تفيتش على متن السفن قبالة السواحل الليبية، يشتهب في نقل الأسلحة.. إليها أو منها».

فحتى الصحافة الفرنسية ذاتها وصلت إلى نفس الاستنتاج، حيث علقت صحيفة «جون أفريك»، على هذا البيان بالقول «إن السفن، في نهاية المطاف، هي المستهدفة من طرف معايير الإلزام (التفتيش الإيجابي)».

بعد أسبوع فقط من إطلاق الحكومة الليبية «عملية عاصفة السلام»، أعلن الاتحاد الأوروبي في 31 مارس الماضي، إطلاق عملية إيريني، التي تعني باللغة اليونانية «السلام»، في توقيت جد حساس، حيث تفرق أوروبا، وخاصة إيطاليا وفرنسا وألمانيا، في مواجهة مصيرية مع فيروس كورونا، الذي يغزو العالم.

فمنذ 25 مارس المنصرم، حققت قوات الوفاق نتائج غير متوقعة بعد اقتحام قاعدة الوطية الجوية (140 كلم جنوب غرب طرابلس)، وإسقاط عدة طائرات مقاتلة ومسيرة، وتدمير غرفة عمليات سرت الكبرى التابعة

لحفتر، والقضاء على نحو 200 من قادة ومسلحي حفتر، خاصة في محور الشبكة غرب مدينة سرت (450 كلم شرق طرابلس).

كما تمكن طيران الوفاق من تقطع أو صال خطوط الإمداد للمليشيات حفتر، من قاعدة الجفرة الجوية (650 كلم جنوب شرق طرابلس) إلى غاية مدينة ترهونة (90 كلم جنوب شرق طرابلس)، مروراً بمدينة بني وليد (180 كلم جنوب شرق طرابلس)، فأرضا بذلك هزيمة على سماء المعركة بالمنطقة الغربية لأول مرة منذ أبريل 2019. لذلك، فإسراع الاتحاد الأوروبي في الإعلان عن «إيريني» في هذا التوقيت بالذات، وقبل حتى تشكيل القوة البحرية التي ستتولى تنفيذ العملية، ودون تفويض من مجلس الأمن الدولي، ورغم معارضة الحكومة الليبية، يهدف إلى تقييد قوات الوفاق، ومحاصرتها وتقويض انتصاراتها، وفي الوقت ذاته إطلاق أيدي الدول الداعمة لحفتر لتهريب السلاح إلى شرق ليبيا برا وجوا، مما يعني انحياز صارخا لطرف دون آخر، ما ينزع عن الاتحاد الأوروبي صفتي «الحياد» و«المصداقية».

وهذا ما أوضحه وزير الخارجية الليبي محمد الطاهر سيالة، عندما قال «الشكل الراهن للعملية يضعها موضع اتهام، بأن المستهدف هو حكومة الوفاق، في

إفغال وتجاهل تام لأي رقابة على عملية تسليح حفتر.. أما الخارجية الألمانية، فأوضحت أن هدف إيريني، حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا والذي تفاهم بشأنه قادة الدول المشاركين في مؤتمر برلين في يناير الماضي.

والمهمة الثالثة لإيريني، التي تحدثت عنها الخارجية الألمانية، مكافحة تهريب البشر وتدريب خفر السواحل الليبي، بينما أوضح المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي أن البحث والإنقاذ في البحر المتوسط لن يكون جزءاً من مهام العملية.

وفرنسا التي رحبت بإطلاق العملية، كانت أكثر صراحة حول بعض أهدافها الحقيقية، عندما صرحت المتحدثة باسم خارجيتها أغنيس فون دير مول، إن «هذه العملية تظهر التزام الأوروبيين بالحزم بالعمل معاً للدفاع عن مصالحهم السياسية والأمنية، التي هي في خطر في سياق الأزمة الليبية».

فايريني، لم تُطلق من أجل السلام في ليبيا، بل للدفاع عن مصالح الأوروبيين في أحد أغنى البلدان الإفريقية بالنفط والغاز، بعد أن شعروا بالخطر الذي يشكله الحضور القوي لتركيا وروسيا في البلاد، مما قد يسحب البساط من تحت أرجلهم في البلد الذي يعتبرونه حديقتهم الخلفية.

طالبان: هناك محاولات ممنهجة لإفشال اتفاق الدوحة



قالت حركة طالبان في كلمة أسبوعية نشرت في موقعها الرسمي إن هناك محاولات ممنهجة لإفشال اتفاق الدوحة.

وأضافت الحركة أن الخطوة الأولى بعد الاتفاق مع واشنطن كانت تبادل المعتقلين ولكنها لم تنفذ، ودعت الولايات المتحدة إلى إيجاد حل معقول للمف المعتقلين في السجون الأفغانية.

كما اتهمت الحكومة الأفغانية بإفشال اتفاق الدوحة، وبتأجيل بدء عملية المفاوضات الأفغانية وبعرقلة عملية السلام لكي تبقى في السلطة.

وأضافت الحركة أن الحكومة الأفغانية تسامو على ملف المعتقلين، في وقت يعاني فيه العالم من وباء فيروس كورونا.

وحملت طالبان الولايات المتحدة مسؤولية أي تأخير في بدء المفاوضات الأفغانية وفشل تطبيق بنود اتفاق الدوحة، لأنها لم تضع حدا لتصرفات الحكومة الأفغانية.

لقاءات عقيمة

وفي سياق متصل، أعلنت حركة طالبان أنها ستوقف مشاركتها في محادثات وصفتها ب«العقيمة» مع الحكومة الأفغانية بشأن تبادل السجناء الذي شكل بندا أساسيا في اتفاق الحركة مع الولايات المتحدة.

وألقي المتحدث السياسي باسم طالبان سهيل شاهين في تغريدة كتبت بلغة البشتون الإثنين باليوم على

إدارة الرئيس أشرف غني في تأخير عملية إطلاق سراح السجناء «تحت ذريعة أو أخرى».

وقال شاهين في تغريدة ثانية باللغة الإنجليزية «لذلك لن يشارك فريقنا الفني في لقاءات عقيمة مع الأطراف ذات الصلة اعتبارا من غد».

ويجري الطرفان محادثات في العاصمة كابل منذ الأسبوع الماضي سعيا لوضع اللمسات النهائية على تبادل السجناء الذي كان يفترض أن يتم في 10 مارس

الماضي.

وأشار متين بيك -وهو أحد أعضاء فريق التفاوض الحكومي- إلى أن الإفراج عن السجناء تأخر، لأن طالبان تطالب بإطلاق سراح 15 «قياديا كبيرا»، مضيفا لصحفيين أمس الإثنين «لا يمكننا أن نفرج عن قتلة شعبنا».

وتابع «لا نريدهم أن يعودوا إلى أرض المعركة، وأن يسيطروا على ولاية ما بأكملها».